



# موسم قطف الزيتون

تشرين الأول/أكتوبر 2011

## حقائق سريعة

- ما يقرب من 45 بالمائة من الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مزروعة بـ12 مليون شجرة زيتون، معظمها في الضفة الغربية.
- تدخل صناعة زيت الزيتون حوالي ربع الدخل الزراعي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدعم ما يقرب من 100,000 عائلة.
- 44 من بين 66 بوابة جدار لا تفتح إلا خلال موسم قطف الزيتون، مما يعيق الاعتناء بالحقول بصورة منتظمة ويقوض قدرتها على الإنتاج.
- رفض ما يقرب من 40 بالمائة من الطلبات التي قدمها الفلسطينيون قبيل موسم قطف الزيتون عام 2010 للحصول على تصريح "زيارة" من أجل الوصول إلى حقول الزيتون الواقعة خلف الجدار.
- إن وصول الفلسطينيين إلى حقول الزيتون الواقعة بجوار 55 مستوطنة إسرائيلية محدود بأوقات معينة خلال الموسم عندما تكون القوات الإسرائيلية منتشرة على الأرض.
- في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2011 أقتلع ما يزيد عن 7,500 شجرة زيتون أو أحرقت أو خربت بطريقة أخرى على يد المستوطنين الإسرائيليين.
- من بين الشكاوى التي يبلغ عددها 90 شكوى قدمتها منظمة "يش دين" غير الحكومية الإسرائيلية بشأن هجمات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، لم تؤدي أي شكوى (صفر) إلى تقديم لائحة اتهام.
- في قطاع غزة، تم في السنوات الأخيرة تجريف ما يزيد عن 7,300 دونم من الأراضي الزراعية الواقعة على طول السياج الحدودي مع إسرائيل خلال عمليات التوغل، وهي أراضي كانت في السابق مزروعة بأشجار الزيتون.

4. يقيد الجيش الإسرائيلي في "مناطق الاحتكاك" الواقعة حول المستوطنات الإسرائيلية وصول الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون من خلال تخصيص مدة محدودة لوصولهم. وبالرغم من أن هذا الإجراء مخصص لمنع هجمات المستوطنين، إلا أنه يضع على المزارعين الفلسطينيين عبء القيود بدلاً من المستوطنين الذين ينفذون أعمال العنف، بل إنه أثبت كذلك أنه إجراء غير فعال في منع الهجمات ضد الأشجار عندما لا يكون الجنود متواجدين.
5. إن انعدام المسائلة منذ زمن طويل يعتبر عاملاً رئيسياً يشجع عنف المستوطنين، بما في ذلك في سياق موسم قطف الزيتون، إذ أن معظم الشكاوى التي تقدم للشرطة الإسرائيلية في أعقاب هجمات المستوطنين عادة ما يتم إغلاقها دون تقديم لائحة اتهام ضد أحد.
6. في قطاع غزة، منعت النشاطات العسكرية الإسرائيلية في المناطق التي تبعد عن السياج الحدودي مسافة 1.5 كيلومتر بصورة كبيرة آلاف المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أشجار الزيتون التابعة لهم. وقد تم اقتلاع معظم هذه الأشجار خلال السنوات الأخيرة خلال عمليات تجريف الأراضي. كما أن المزارعين الذين يصلون إلى أشجار الزيتون المتبقية في هذه المنطقة معرضون للنييران التحذيرية التي يطلقها الجنود الإسرائيليون المتمركزون على طول الحدود.

1. هنالك سلسلة من التحديات والقيود المفروضة على الوصول تحد من قدرة الفلسطينيين على كسب الرزق من أشجار الزيتون، وخصوصاً خلال موسم قطف الزيتون. وتعتبر أكثر المناطق إشكالية حقول الزيتون الواقعة ما بين الجدار والخط الأخضر، وبالقرب من المستوطنات الإسرائيلية، وعلى طول السياج الحدودي المحيط بقطاع غزة.
2. يحرم آلاف المزارعين من الوصول إلى حقول الزيتون الواقعة ما بين الجدار والخط الأخضر «لدواعي أمنية» أو عدم استيفائهم للمعايير الإسرائيلية التي تلزمهم بإثبات «صلتهم بالأرض». وهذا بالرغم من أن السلطات الإسرائيلية تصادق على عدد أكبر من طلبات الحصول على تصاريح خلال موسم قطف الزيتون مقارنة ببقية السنة. ويفضل الكثير من الفلسطينيين عدم التقدم للحصول على تصاريح بسبب رفض طلباتهم في الماضي، والبعض الآخر يرفض التقدم للحصول على تصريح لأسباب مبدئية.
3. معظم "البوابات الزراعية" الواقعة على طول الجدار (44 من 66 بوابة) لا تفتح سوى لعدد محدود من الساعات خلال اليوم. وتمنع هذه القيود العديد من المزارعين من تنفيذ نشاطات زراعية حيوية على مدار السنة كالحرثة، والتقليم، والتسميد، وهو ما يؤثر على جودة وكمية المحصول.

7. بوصفها القوة المحتلة يجب على إسرائيل أن تلتزم بتعهداتها وفق القانون الدولي لحماية المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وأن تمنع فعليا أي أعمال عنف وأن تضمن محاسبة المسؤولين عنها سواء كانوا من القوات الإسرائيلية أم المستوطنون. كما أنّ على إسرائيل

أن تضمن أن يكون باستطاعة المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ممارسة حقوقهم الإنسانية بما في ذلك الحق في حرية التنقل والحق في العمل وكسب الرزق.

